الجمهورية التونسية

وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة

الندوة الوطنية الأولى لأسس التنمية المستدامة

الوثيقة الأولية المعروضة على الندوة

تونس 1 و2 أكتوبر 2014

نحو مجتمع مستدام

شكر

تتقدم وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة بالشكر الجزيل إلى كافة الزملاء من المؤسسات العمومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وإلى الخبراء والجامعيين الذين ساهموا في إعداد هذه الوثيقة الأولية المعروضة على الندوة الوطنية الأولى حول أسس التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة أصبحت تفرض نفسها في جل دول العالم كخيار للتنمية يوفر أكبر ضمان ممكن للتوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة، وتأمين رفاه المواطن والمحافظة على الموارد الطبيعية و التوازن البيئي من جهة أخرى.

وتونس، التي لم تحيد عن هذا التوجه، تبنت وبسرعة مبدأ التنمية المستدامة وذلك منذ قمة الأرض الأولى بريو ديجنيرو سنة 1992. ومنذ ذلك الوقت تم اتخاذ عديد الاجراءات والتدخلات بهدف تجسيم مفهوم التنمية المستدامة.

لكننا نلاحظ بصفة عامة أن عديد القطاعات التنموية وعلى أكثر من مقياس تباين بين أهداف الاستدامة والمنوال الحالي للتخطيط والإنتاج والتصرف في الثروات الطبيعية.

وبعد الثورة، ظهر بصورة أوضح هذا التباين من خلال اختلال التوازنات الجهوية الجلية وخاصة بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية للبلاد والتفاوت الاجتماعي الهام الذي يتجسم من خلال نسب البطالة والفقر المرتفعة بالمناطق الداخلية ونظم الانتاج ذات القيمة والتشغيلية المحدودة و موروث طبيعي بدت عليه علامات التدهور والاستغلال المفرط.

وأمام هذا الوضع، يصبح خيار التنمية المستدامة ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى خاصة وأن النسبة المرتقبة للتنمية فيما يفوق 6 و7% خلال العشريات القادمة مرتبطة بمدى ترشيد استغلال الموارد المائية والطاقة والموارد الانشائية.

وقد أكد دستور 27 جانفي 2014 في فصله الثاني عشر أن "*تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استنادا إلى مؤشرات التنمية واعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي، كما تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات الطبيعية.* " كما خص الفصل 44 من الدستور الحق في الماء "*الحق في الماء مضمون والمحافظة وترشيد استغلاله*

واجب على الدولة والمجتمع". كما تم تخصيص الفصل الخامس والأربعين للحق في بيئة سليمة ومتوازنة "*تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ. وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي*".

هذا بالإضافة إلى احداث الهيئة الدستورية للتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة بالفصل التاسع والعشرين. هذه الهيئة تستشار وجوبا في مشاريع القوانين المتعلقة بالمسائل الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية وفي مخططات التنمية.

في إطار هذه الديناميكية و بالاعتماد على نتائج الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي تم إعدادها خلال السنتين الأخيرتين، ارتأت كتابة الدولة للتنمية المستدامة جدوى تنظيم الندوة الوطنية حول التنمية المستدامة.

وتمثل هذه الندوة جزءا من مسار تشاوري وتفاوضي بين جميع الأطراف المتدخلة حول مواضيع أفقية تمثل في مجملها قاعدة لاستدامة التنمية ببلادنا.

حيث أن تبادل وتقاسم الآراء بين متدخلين لهم رؤى وأهداف مجتمعية مختلفة من شأنه أن يساهم في تنمية الطاقات داخل المجتمع التونسي وفي بلورة التخطيط التشاركي للسياسات والبرامج المندمجة التي تأخذ بعين الاعتبار في نفس الوقت عديد المصالح مع ضمان التوازن بين مختلف المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

لمن هو موجه المنتوج النهائي للندوة الوطنية "أسس التنمية المستدامة" ؟

بعد استكمال وثيقة الندوة الوطنية للتنمية المستدامة والمصادقة عليها ستوجه إلى المؤسسات الثلاثة التالية:

- الحكومة الحالية واللاحقة التي ستنبثق عن انتخابات 26 أكتوبر 2014 خاصة فيما يتعلق بالإجراءات العملية على المدى القصير والمتوسط،

- مجلس نواب الشعب فيما يتعلق بالإجراءات التشريعية،

هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة في إطار مهام بدستور كما سيتم توزيع المنتوج النهائي للندوة على مختلف الهياكل ومنظمات المجتمع المدني باعتبار مساهمتها في صياغة محتواه وفي متابعة مدى الأخذ بالاعتبار للإجراءات التي تم الاتفاق عليها في السياسات العمومية في المجال.

التمشي والمنهجية

إن التحديات الكبرى التي تواجهها تونس والتي تفاقمت بعد الثورة خاصة على المستوى السياسي والمؤسساتي تستدعي إعادة التفكير في منوال التنمية نحو مزيد من الاستدامة. إن هذا التوجه نحو الاستدامة لا يمكنه أن يتم دون تجديد أو حتى ربما إعادة النظر في السياسات العمومية و آليات التخطيط والحوكمة.

وتهدف الندوة الوطنية "أسس التنمية المستدامة" إلى تبني كل الأطراف المتدخلة رؤية مشتركة لسياسات التنمية المستدامة.

وفي اطار هذا التمشي تندرج الندوة الوطنية حول التنمية المستدامة التي هي بمثابة مسار تشاوري بين مختلف الأطراف والجهات المعنية على المستوى الوطني ذات الاهتمام بمسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبحماية البيئة.
ولهذا الغرض وخلال الفترة التحضيرية، تم الانطلاق في النقاش في إطار لجان مع أهم المتدخلين المعنيين بمسار التنمية:

- الإدارة والقطاع العام،
- القطاع الخاص،
- منظمات المجتمع المدني،
- الخبراء والجامعيين.

كل من الفرق الأربعة كانت مطالبة بتقديم رأيها و مقترحاتها حول الإجراءات السياسية فيما يتعلق بالمواضيع الأساسية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.

وقد تمحور الحوار داخل اللجان حول محاور أفقية ذات بعد استراتيجي. وتم تناول المواضيع طريقة أبرزت في نفس الوقت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية وكذلك الحوكمة. وقد تم بلورة الرؤية المتقاربة والمشتركة للأطراف المتدخلة في إطار هذه الوثيقة.

وتتمثل المحاور الأساسية التي تم الاتفاق عليها خلال أعمال اللجان في ما يلي:

1. أنماط الإنتاج والاستهلاك،
2. التصرف في الموارد الطبيعية والمنظومات الايكولوجية والتأقلم مع التغيرات المناخية
3. التهيئة الترابية والمدينة والنقل
4. جودة حياة المواطن ومقاومة الازعاجات بالمدينة والوسط الريفي
5. التربية والتجديد والتصرف المعرفي
6. الحوكمة في مجال البيئة والتنمية المستدامة

وقد قام كل فريق خلال مجموعة من الورشات التشاورية التي تم تنظيمها وبالنسبة لكل موضوع بتحديد الوضع الحالي والمحاور الاستراتيجية والإجراءات التنفيذية ذات الأولوية.

ثم تم تجميع أعمال الفرق وصياغتها بطريقة تأليفية في الجداول التالية. وهي تحتوي على الرؤية الخاصة بكل موضوع وثماني عشرة محور استراتيجي و 41 إجراء ذي أولوية.

1. المحورالأول: أنماط الإنتاج والاستهلاك،

الواقع والرهانات	الرؤية الاستراتيجية	المحاور الاستراتيجية	الاجراءات التنفيذية ذات الأولوية
طرق الإنتاج والاستهلاك تظهر استغلال أكثر فأكثر إفراطا للموارد الطبيعية والفضاء الترابي والطاقة كما أن هذه الطرق ينجر عنها كميات متنامية من النفايات والإزعاجات أ. **المباني** غير متلائمة مع الخاصيات المناخية والثقافية كما أن هذا القطاع مستهلك للطاقة على كل المستويات: استغلال المواد الأولية والنقل واستغلال المباني، ب. **السياحة** تعتمد على المنتوج الشاطئي رغم مردوديتها الضعيفة كما أنها مستهلكة لفضاء عادة ما يكون ذا أهمية إيكولوجية واقتصادية، ت. **الصناعة** تغلب عليها المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتتطلب مجهودات هامة على مستوى التأهيل فهي اليوم ملوثة لعديد الأوساط البحرية والبرية، ث. **الفلاحة** قطاع تقليدي ويعتبر مستهلكا هاما للموارد الطبيعية مع إنتاجية وقيمة مضافة محدودة، ج. **الصيد البحري** يشكو من ضعف المردودية وممارسات لا تحترم البيئة إضافة إلى وجود جيوب تلوث هامة تحد من نجاعة القطاع على غرار خليج قابس **د. الطاقة** تحتل مكانة أكثر فأكثر أهمية في ميزانية الدولة والمؤسسات وتحد بالتالي من فرص الاستثمار	**طرق الإنتاج والاستهلاك موجهة نحو الاقتصاد الأخضر والدامج والمجدد تحد من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية ومن التأثيرات على البيئة وتساهم في تنمية المنافسة ورفاه للمواطن**	**1. ضمان أفضل اندماج لمتطلبات التنمية المستدامة في السياسات والبرامج ومخططات التنمية،**	1. تشريع التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي بالنسبة للسياسات والمخططات والبرامج العمومية ذات التأثير على استدامة التنمية، 2. وضع خطة عمل لمراجعة منظومة دراسة التأثيرات على المحيط لمشاريع التنمية
		2. تعزيز ودفع الاقتصاد الأخضر المجدد والمقتصد للطاقة والضامن للاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والإنتاج النظيف ويساهم في خلق الثروات والشغل.	3. الإسراع باستكمال الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر 4. إدراج الشراء العمومي المستديم ضمن التشريع المتعلق بالصفقات العمومية 5. تطوير وتنفيذ الأداء والآليات الاقتصادية المشجعة على الاستهلاك والإنتاج المستديم، 6. تطوير ووضع آليات اتصالية ورقابية حول النوعية الايكولوجية للمنتجات خلال دورة حياة المنتوج
		3. تطوير وتنفيذ قواعد وآليات الانتقال الطاقي في مختلف مجالات التنمية	7. إعداد قانون حول الانتقال الطاقي الذي يدعم النجاعة الطاقية و ينهض بالطاقات المتجددة،

المحور 2: التصرف في الموارد الطبيعية والمنظومات الايكولوجية والتأقلم مع التغيرات المناخية			
الواقع والرهانات	**الرؤية الاستراتيجية**	**المحاور الاستراتيجية**	**الاجراءات التنفيذية ذات الأولوية**
1. موقع تونس بين المتوسط والصحراء يجعل منها بلد شبه جاف إلى جاف على مستوى جل مجاله الترابي، 2. المناخ الجاف بالإضافة إلى تغير المناخ يجعل من الماء والتربة والغابات والمراعي والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية وبصفة عامة الثروة طبيعية محدودة و موزعة بصفة غير متوازنة على التراب الوطني، 3. الثروات الطبيعية محدودة وهشة وتتعرض لضغوطات هامة: أ. **طبيعية** : ثلاث أرباع المجال الترابي مهددة بالتصحر، ب. **بشرية**: تحت تأثير الأنشطة البشرية غير المحافظة على التوازنات الإيكولوجية والمتسببة في استنزاف الموارد الطبيعية وفي تدهور عديد الأوساط، **مستحدثة** باعتبار التغيرات المناخية وارتفاع الحرارة ونقص الأمطار وارتفاع مستوى البحر، 4. الموارد الطبيعية محدودة وبطبعها بصدد الاندثار وتجد أكثر فأكثر صعوبة للاستجابة مستقبلا للحاجيات المتزايدة للسكان. وهذه الوضعية تعرقل عديد الأنشطة البشرية والفلاحية والصيد بحري والاستغلال الغابي والسياحة،	**حوكمة الموارد الطبيعية تشرك الأطراف المعنية وملائمة للخصوصيات البيئية للموارد وأكثر نجاعة واستدامة**	**4. الحد من ظاهرة التصحر في تونس و المحافظة على الموروث الطبيعي**	8. تصور وتنفيذ جيل جديد من المخططات المندمجة لمقاومة ظاهرة التصحر على المستوى الوطني والجهوي والمحلي متناغمة مع الخاصيات الاقتصادية والاجتماعية للسكان المعنيين.
		5. الحفاظ على التنوع البيولوجي ومواجهة كل أشكال التدهور.	9. تحيين الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والحرص على وضعها حيز التنفيذ. 10. إعداد جرد وتقييم للموارد الطبيعية على ضوء المعطيات المتوفرة والدراسات التكميلية الضرورية
		6. التحكم في المعرفة في مجال التغيرات المناخية و ادماج تأثيراتها في مناهج تخطيط التنمية،	11. اعتماد وتنفيذ استراتيجية وطنية للتغيرات المناخية

المحور 3: نوعية الحياة ومقاومة الازعاجات			
الواقع والرهانات	**الرؤية الاستراتيجية**	**المحاور الاستراتيجية**	**الاجراءات التنفيذية ذات الأولوية**
1. نوعية الحياة تؤثر على أداء التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها المجتمع أفرادا أو جماعات. 2. نوعية حياة المواطنين في أغلب الأحيان وفي أغلب الجهات تتأثر بالاخلالات في محيط عيشهم وبالتجاوزات العديدة على مستوى الازعاجات من قبيل النفايات والمياه المستعملة والضجيج والتلوث الصناعي والبناء الفوضوي والاستغلال غير الشرعي للفضاءات العمومية. 3. مقاومة الازعاجات في تونس تشهد أداء متفاوت من قطاع إلى أخر: أ. هناك اخلالات متعددة بالنسبة للتصرف في النفايات تهم الجوانب المؤسساتية والتنظيمية والفنية والمالية. ب. بالرغم من المجهودات الكبرى المبذولة، هناك عدة صعوبات بالنسبة لمعالجة المياه المستعملة الصناعية والمنزلية وخاصة بالمناطق الريفية وكذلك في تمويل قطاع التطهير بصفة عامة. ج: لا يزال التلوث الصناعي مصدرا للتدهور البيئي وتهديدا للصحة العامة. 4. مقارنة بالوسط الحضري، يشهد الوسط الريفي تقصا كبيرا في الخدمات البيئية.	**مستوى عيش ذو جودة عالية ضامن لشروط تنمية اقتصادية واجتماعية أفضل**	**7. النهوض بالتصرف المندمج والمستدام في النفايات المنزلية والصناعية**	12. التشجيع على التقليص من النفايات. 13. تقنين وتعميم المخططات الجهوية والبلدية للتصرف في النفايات بما في ذلك بالمناطق الريفية. 14. ارساء معاليم للتصرف في النفايات المنزلية 15. منع استعمال الأكياس البلاستيكية.
		8. المعالجة المستدامة للمياه المستعملة المنزلية والصناعية	16. التشجيع على المنظومات المحلية واللامركزية للتطهير المنزلي والصناعي بما فيها المناطق الريفية. 17. اعادة هيكلة الديوان الوطني للتطهير
		9. مقاومة التلوث الصناعي	18. تقنين الكشوفات البيئية والتقارير البيئية للمؤسسات. 19.تفعيل البرنامج الوطني لمعالجة التلوث بالمناطق الحساسة (قابس وصفاقس والقصرين والحوض المنجمي بقفصة) 20. اعادة هيكلة صندوق مقاومة التلوث وتوسيع مجال تدخله. 21. وضع الآليات القانونية والفنية والتنظيمية لضمان تطبيق مبدأ العهدة على الملوث

المحور 4: التهيئة الترابية، المدينة والنقل			
الواقع والرهانات	**الرؤية الاستراتيجية**	**المحاور الاستراتيجية**	**الاجراءات التنفيذية ذات الأولوية**
1. هناك تباين جهوي في مجال التهيئة الترابية: أ. تمركز المشاريع التنموية على الشريط الساحلي ب. مناطق داخلية غير مجهزة وغالبا مهمشة 2. نقص في التنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال التهيئة الترابية. 3. تطور النسيج العمراني يصحبه اخلالات هامة. 4. تعاني الجماعات المحلية من نقص كبير في الامكانيات. 5. قطاع نقل لا يتماشى مع حاجيات ومتطلبات التهيئة الترابية والبيئة: أ. لا تساهم التهيئة الترابية الحالية في التوظيف الجيد والتحكم في النقل. ب. على المستوى البيئي، يمثل قطاع النقل عبء على الموازنة الطاقية ومصدرا لغياب السلامة المرورية	**تهيئة ترابية تشمل مختلف الجهات وتحترم التوازنات الايكولوجية تعطي للمدن وظائف كبرى وقدرة تنافسية مع منظومة نقل مستدامة**	**10. تحيين وتطوير طرق التخطيط الترابي**	22. اعداد مخطط وطني للتهيئة الترابية يستجيب متطلبات المرحلة. 23. تقنين وتعميم البرامج الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة. 24. احداث آليات عملية على المستوى الوطني والجهوي للتنسيق والتخطيط وتنفيذ التهيئة الترابية. 25. تقنين وتعميم الاجندا 21 المحلية والعمل على تنفيذها.
		11. الرفع من دور المدن التونسية ومن قدرتها التنافسية	26. النهوض بالتصرف التشاركي بالمدن من خلال آليات على غرار استراتيجيات المدن وإعداد الميزانيات بطريقة تشاركية. 27. التشجيع على اعتماد النقل الجماعي وتخصيص ممرات للمترجلين وللدراجات الهوائية.
		12. النهوض بالنقل المستدام الذي يحترم البيئة	28. الشروع في استشارة حول احداث مخطط وطني لتنمية النقل الحديدي. 29.اعتماد وتنفيذ استراتيجية النقل ذو استعمال منخفض للطاقة 30. التشجيع على توفير السيارات الكهربائية بالسوق التونسية والتشجيع على اقتناءها

المحور الخامس : التربية و التجديد والتصرف في المعارف			
الواقع والرهانات	**الرؤية الاستراتيجية**	**المحاور الاستراتيجية**	**الاجراءات التنفيذية ذات الأولوية**
1. نظام التعليم التونسي متأصل في التقاليد الوطنية، وقد كان خلال عقود من الزمن، عاملا هاما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، 2. ويبدو أن هذا النظام التعليمي أصبح غير متزامن مع الواقع ومع التطلعات الجديدة لتونس، ولا سيما احتياجات سوق العمل، 3. لا يلبي التكوين والبحث العلمي، سوى جزءا من متطلبات مختلفة الأطراف الفاعلة في التنمية، وذلك رغم الجهود المبذولة والاستثمارات. 4. لرفع التحديات في مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر ولبلورة أهداف متكاملة من شأنها أن تعزز قدرات التلاميذ والطلبة وفتح مسارات لإتقان وتطوير التكنولوجيات الجديدة لا بد من التنسيق بين التعليم والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي	**التصرف في المعارف ونظام التربية لتوفير أكبر قدر ممكن من الابتكار وإتقان أفضل التكنولوجيات من مختلف المستفيدين.**	**13. تطوير وتحديث نظام التعليم من أجل تلبية تطلعات الشباب ومواجهة تحديات المستقبل.**	31. إدراج دورات للتكوين والبحث تتعلق بالقضايا البيئية وأفضل الممارسات من أجل التنمية المستدامة في مختلف المناهج المدرسية والجامعية،
		14. تعزيز وتشجيع البحث والتطوير والابتكار التي من شأنها ضمان التنمية المستدامة في جميع القطاعات.	32. توثيق وتطوير ونشر التجارب المبتكرة في مجال التنمية المستدامة وتوفير الدعم الفني والمالي لأصحابها.
		15. التواصل حول التنمية المستدامة مع الأطراف المعنية في المجتمع	33. وضع وتنفيذ برنامج للاتصال والتكوين لفائدة مختلف الأطراف المعنية بشأن قضايا التنمية المستدامة في تونس والتوجه الاستراتيجي المقترح تعزيزه.

المحور السادس : الحوكمة البيئية من أجل التنمية المستدامة

الواقع والرهانات	الرؤية الاستراتيجية	المحاور الاستراتيجية	الاجراءات التنفيذية ذات الأولوية
1. لا تضل السياسة والإستراتيجية البيئية على المستويات الوطنية والإقليمية مجزأة ومحدودة الاندماج. أ- يتكون العمل البيئي في تونس على أساس التراكم التدريجي للبرامج والأنشطة ب- لم يندرج العمل البيئي في إطار رسمي للبرمجة والتكامل ولم تتم بالخصوص هيكلة الأنشطة المختلفة 2. يعتبر الإطار المؤسساتي في المجال البيئي، ذو صبغة مركزية، كما أنه متعدد ومشتت : أ- يتسم الإطار المؤسساتي في مجال البيئة بالعديد من الوكالات والهياكل المتخصصة، كل منها في مجال معين، مع ضعف في غالب الأحيان على مستوى التنسيق فيما بينها ب- على المستوى الإقليمي، تعتبر الهياكل التي تعنى بالبيئة، حيثما وجدت وكما هي منظمة حاليا غير متكاملة و ضعيفة التجهيزات ج- يتميز الإطار القانوني للبيئة بوفرة من النصوص تتسم غالبا بضعف الانسجام.	**حوكمة بيئية متكاملة ولامركزية وتشاركية وذات فعالية.**	**16. تحديد القواعد الاستراتيجية وإطار البرمجة لوضع السياسة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة.**	34. سن تشريعات حول تنظيم "الهيئة الدستورية للتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة" وسير عملها، كهيئة تمثيلية لمختلف الفئات في المجتمع. 35. وضع خطة عمل وطنية في المجال البيئي من أجل التنمية المستدامة (2016-2026).
		17. تحديد الأطر المؤسساتية الملائمة لتنفيذ السياسة العامة للبيئة والتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي.	36. إعادة هيكلة الوكالات التي تعنى بالبيئة من أجل إعطاء العمل الحكومي في هذا المجال أكثر تكاملا وفعالية. 37. إعتماد هياكل جهوية مناسبة من أجل حوكمة بيئية لامركزية وفعالة 38. اضفاء الطابع المؤسساتي على "المرصد التونسي للبيئة التنمية المستدامة"، كهيئة لتوفير المعلومات، والرصد والمساعدة على اتخاذ القرار في مجال البيئة والتنمية المستدامة. 39. التدرج من "اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة"، نحو إنشاء مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستدامة تحت الاشراف المباشر لرئيس الحكومة، كهيئة للتنسيق والتعديل للسياسات العامة في المجال.
		18- توفير الأطر القانونية والتنظيمية لضمان تنفيذ السياسة الوطنية في مجال البيئة.	40. توسيع وتعميق الحوار حول مشروع مجلة البيئة 41. الانضمام إلى اتفاقية AARHUS بشأن الوصول إلى المعلومات ومشاركة العموم في عملية اتخاذ القرار والنفاذ إلى العدالة في مجال البيئة.